

في تحليل لمجربات العام المنصرم توقع 4.5 في المئة نمواً في 2013

«الشال»: الاقتصاد الكويتي يحقق نمواً بواقع 5% في المائة في نهاية 2012

بلغ نحو 21.584 مليار دينار، ولكن فاتح الميزان التجاري، الفعلى، لعام 2012، سيعتمد، أساساً، حركة أسعار النفط، وعليه لا بد أن يكون أعلى من تقديراته، والمؤشرات توحى بأنه قد يتتجاوز حاجز الـ 30 مليار دينار.

وعلى مستوى الإقليم، يتوقع صندوق النقد الدولي -نوفمبر 2012- استمرار اقتصارات دول مجلس التعاون الخليجي بالاستبعاد، وإن تحقق نمواً حقيقياً موجهاً سبيلاً نحو 5.5% في المئة في عام 2012، مقارنة بتحوّل 7.5% في المئة في عام 2011، أيناد للبحرين بحو 2% في المئة، وإعلاد في كل من الكويت وقطر بحو 6.3% في المئة.

حجم الدين العام الحكومي 1.83 مليارات دينار بانخفاض 7 في المائة

26.9 ملیار دینار

التسهيلات الائتمانية
للمقيمين من البنوك المحلية

■ إجمالي الصادرات السلعية 93.5 مليون دينار منها 17.5

في المئة نفطية

27.750 مليار دينار، أو ما نسبته 84.4 في المئة، وتصيب ودانع عملاً القطاع الخاص، بـالدينار الكويتي، منها، نحو 25.55002 مليار دينار، أي ما نسبته 92.1 في المئة، وبلغت الودائع، بالعملات الأجنبية، عملاً القطاع الخاص نحو 1998.2 مليار دينار.

وتشير أرقام تجارة الكويت السلعية الخارجية، حتى نهاية النصف الأول من العام 2012، إلى أن إجمالي الصادرات السلعية قد بلغت نحو 17.590 مليار دينار، منها نحو 93.5 في المئة صادرات نفطية.

وبلغت الواردات السلعية - لا تشتمل العسكرية - نحو 3.724 مليارات دينار، كما بلغ فائض الميزان التجاري نحو 13.867 مليار دينار، أو نحو 27.734 مليار دينار، فيما لو احتسب لعام 2012، بكامله، وهو فائض أعلى، بما نسبته 28.5 في المئة، عن مذيله الحق في عام 2011 والذي بلغت نسبته 4.1 في المئة، عن مستوى نهاية 2011.

ويبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية، للعقارات، والمقدمة من البنوك المحلية، في نهاية نوفمبر 2012، نحو 26.9193 مليار دينار، وتصل نحو 57.6 في المئة من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع يبلغ نحو 1.3078 مليار دينار.

وبنسبة نحو بليغت نحو 5.1 في المئة، مقارنة بنهاية 2011.

ويبلغ إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، في نهاية نوفمبر 2012، نحو 32.8952 مليار دينار، وتمثل نحو 70.3 في المئة من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، مقابل نحو 30.738 مليار دينار، في نهاية 2011، أي بارتفاع بلغ نحو 2.1572 مليار دينار.

وبنسبة نحو بليغت نحو 7 في المئة، وبخض عملاء القطاع الخاص، من إجمالي الودائع، نحو

اقتصادنا عرضة في عام 2013 لمخاطر الانكماش العالمي

وبلغ حجم الدين العام -الحكومي-، كما في نهاية نوفمبر 2012، نحو 1835 مليون دينار، بانخفاض، تسبّب في المئة عن مستوى نهاية عام 2011، وبلغ نحو 44.4 مليون دينار.

اما بالنسبة للسياسات المالية والمؤشرات التقدّمية، فقد قام بنك الكويت المركزي، بخفض سعر الخصم على الدينار الكويتي، مرة واحدة، فقط، خلال العام 2012، بـ 0.50 نقطة مئوية من 2.50 في المئة إلى 2 في المئة.

وبلغ عرض النقد 2M، كما في نهاية نوفمبر 2012، نحو

معدل إنتاج النفط بلغ 2.74

المصروفات 21.2 مليار

الإيرادات 30 ملياراً والفائض 10 مليارات

إجمالي الودائع لدى البنوك

٧ في المئة

يترتب عليه تحقيق نحو 14.6615 مليار رقم الفائض هذا لا يعنى وسيكون الفائض الفعلى تصل الإيرادات السنة المالية الحالية بحدود 30 مليار دينار ومع إضافة نحو دينار، إيرادات غير نفطية جملة الإيرادات نحو 21.24 مليار دينار، واعتمادات نحو 10 مليارات دينار للسنة المالية الحالى وسوف يكون رقى القعلى، ضمن هذه المعدل سعر برميل النفط الحالى عند المعدل الحالى 105.9 دولاراً أمريكياً لل فترة بنهاية مارس الاحتياط الأقرب إلى السوف يزيد عن هذا المتوفر في مصروفات ا

يبلغ 65 دولاراً، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتلبيه، بلغ العجز الافتراضي للموازنة نحو 7.3076 مليارات دينار، ولكن اوضاع السوق النفطية كانت أفضل من تقديرات الموازنة، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لثلاثة أرباع السنة المالية الحالية، من أبريل إلى ديسمبر 2012، نحو 105.9 دولاراً أمريكيه، بزيادة بقدر نحو 40.9 دولاراً للبرميل، أو أعلى بما نسبته 62.9 في المائة عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة المالية، والبالغ 65 دولاراً للبرميل.

ويشير تقرير للتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة «نفطية وغير نفطية»، حتى 31/10/2012، قد بلغت نحو 18.8558 مليار دينار، بينما بلغت المصروفات الفعلية نحو 19.134 مليارات دينار، وذلك عن الفترة نفسها، ما يترتب علىه تحقيق نحو 92.8 دولاراً للبرميل، في شهر يونيو 2012، وبلغ معدل ذلك السعر، لعام 2012، نحو 108.6 دولاراً للبرميل، مقابل معدله البالغ نحو 105.7 دولاراً للبرميل في عام 2011، أي بارتفاع يبلغ نسبته 2.7 في المائة.

وبلغت اعتمادات المصروفات، في موازنة السنة المالية الحالية 2012/2013، نحو 21.240 مليار دينار، وبلغت تقديرات الإيرادات فيها، نحو 13.9324 مليار دينار، منها نحو 1.1642 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، وقدرت الإيرادات النفطية بنحو 12.768 مليون دينار، أي بما نسبته 91.6 في المائة عن إجماليها.

وقد تم تقدير الإيرادات النفطية، طبقاً للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2.22 مليون برميل يومياً، وسعر تقديرى لبرميل النفط الكويتي

أربعة أعوام مرت على الأزمة المالية وما زلنا نعيش تداعياتها

طريق البورصة في 2013 تحت الضغوطات السياسية

ارتفاع سيولة السوق 18.9 في المئة في 2012 مقارنة مع 2011



■ تراجع القيمة
السوقية للشركات
بنحو 38.1 مليون
دولار

على اوضاع الشركات، ولكن تأثيره المباشر على أداء السوق يختلف بعض الوقت. وكان هناك عدد من المصفقات الكبرى في البورصة أساساً بحجم الاقتصاد الكوليتي، منها استحواذ البنك الوطني على النسبة الحاكمة في بنك «بوبيان» واستحواذ «خوولنقطورية» على المزيد من السيطرة في «الوطنية للاتصالات».

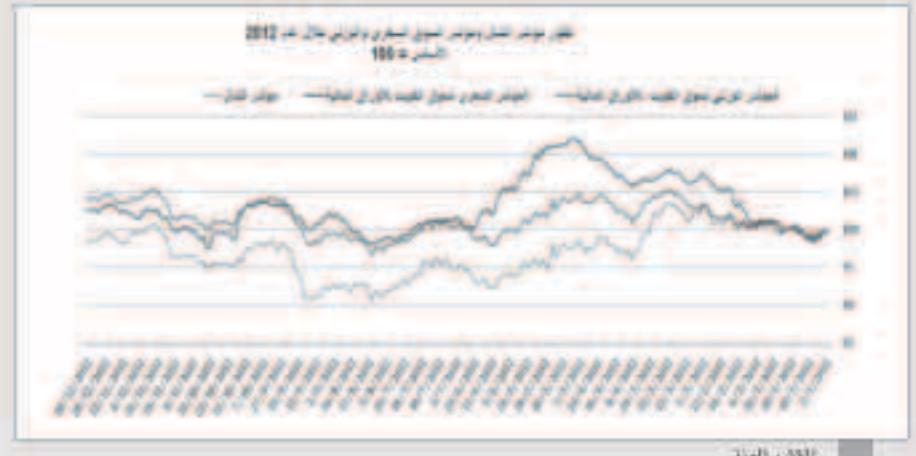
وعند تحويل أداء السوق خلال عام 2012، ومقارنته أداء الشركات المنشورة، بين نهاية عام 2011 ونهاية عام 2012، والبالغ عددهما 199 شركة، نلاحظ ارتفاع أسعار 100 شركة منها، غالبيتها شركات صغيرة، وهي تمثل ما نسبته 50.3 في المائة من عدد الشركات للدرجة.

بعض القسمايا عالقة في المحاكم، وهو أمر يؤثر سلبا على استقرار تلك المؤسسات.

وعلى صعيد التشريعات الاقتصادية، صدر قانون جديد للشركات، وذلك على أهل مجازة العصر بالتزامن من جمود القانون السابق المعتمد به منذ عام 1960، وتبقى تجربة تطبيقه، لي الأعوام المقبلة، هي المحد لتحديد تجاه القانون الجديد من فshelfe، كما تم في أكتوبر تحفيض سعر الخصم، من قبل البنك المركزي، ينخفض نقطة أساس لمحض 2 في المئة، وذلك لتحفيض العباء على الاقتراض أو تحفيض العباء على القائم من الديون، مما يفترض أن ينعكس إيجابا، بشكل غير مباشر، على الاعتيار، ولكن ثيقى الخلاصة هي أن الإرتفاع ساد أسهم الشركات الصغيرة، معظمها، وتراجعت أسعار الأسهم القارية، معظمها، والأخيرة الأكثر تأثيرا على إداء مؤشر الشال.

ومن أهم الأحداث التي شهدتها السوق خلال العام، إصدار مؤشر «كويت 15»، لقراءة حركة الأسهم الخمسة عشر التي انتقلت في البورصة، ويهدف جزئيا إلى معالجة عيوب المؤشر السعري، كذلك تم تشغيل نظام التداول الجديد «استريم» لمحاكاة النطوير في البورصات الإقليمية، علماً بأن النظام الجديدواجه صعوبات عند إطلاقه ولا يزال في طور المراجعة والتتعديل، ولازال الوضع الإداري للمناصب القيادية - هيئة المفوضين ومدير السوق- مكان نزاع، فلازالت

المؤشر الوزني للسوق يرتفع 3 في المائة بالوقت الص



في الملة وجاء تاماً في الترتيب بعد ان تخطى داوجونز الذي جاء سابعاً بمحاسب 7.3 في الملة، في آخر يوم من العام سبب احتساب متأخر جداً للهابوب المالية، إلا أن السوق السعودي خسر في اواخر العام مكاسبه، ملخصها، بعد ان كان متقدماً بحدود 22.1 في الملة في نهاية شهر مارس 2012.

وعلل الملاحظة التي تستحق التعليق هي ارتفاع مؤشر السوق الصيني في شهر ديسمبر، وحدد، بنحو 14.6 في الملة ليتقلل من ادنى المنطقة السالبة، إلى المنطقة الموجة بمحاسب يحدود 3.2 في الملة، وكان السوق الصيني خاسراً نحو 21.7 في الملة في عام 2011.

وماستحب الدراسة والتحليل، هو قدرة الادارة الصينية على التعامل مع ما كان يعتقد أنها قناعة أصول سوق تغير، وتحاجها في تنفيتها من دون اللجوء لها.

وحقق المؤشر الوزني لسوق الكويت مكاسب بنحو 3 في الملة، تحققت في معظمها اواخر العام، وبعثت أن زيادة سيولة السوق والتي ربما جاءت لأسباب سياسية، كانت وراء دعم أسعار الأسهم في السوق الكويتية.

ولم يكن مستبعداً ان تخسر بورصة البحرين إذ جاءت في قاع الجدول بفقدان نحو 6.8 في الملة من قيمتها، وتفسير خسارتها يأتي من حساسية الأوضاع السياسية الداخلية، ومخاطرها، ولكن، ما يصعب تفسيره هو تحقيق السوق القطري، الذي يقيع وحيداً مع السوق البورجيفي في المنطقة السالبة، خسائر ينحو 4.8 في الملة، فالإداء القوي للأقتصاد القطري والدعم الرسمي للمواشر الذي طال المصارف ومحافظتها، لا يبرر هذا الأداء السالب للسوق القطري.

أوضح تقرير الشال ان عام 2012 كان عاماً جيداً، عكست فيه الأسواق الـ 14 للمنطقة اداء عام 2011 الضعيف.

وانهى 12 سوقاً من اصل 14 سوقاً عام 2012 بتحقيق مكاسب، نصفها، أي 6 أسواق منها، برتفعات اتي اكبر من 10 في الملة، بينما حقق 12 سوقاً في عام 2011 اداءً سالباً.

وحدث ذلك رغم مرور الاقتصاد العالمي بفترات من الانتكاسات بسبب مشاكل اقتصاد شرادة الوحدة النقدية الأوروبية أو انه اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية، التي بات ساسوها يمارسون سياسات حافة الهابوب فيما يتعلق بمعالجة وضعها المالي.

الآن الأوروبيين، تحديداً، قدمو اندونجانا لواجهة مشكلاتهم، فيه قدر كبير من تحمل المسؤولية، فبريطانيا سلمت ادارتها إلى حكومة تكنوقراط، والميونخ قدّمت نموذجاً يحتذى في التشجيع السياسية، والمانيا قدمت نموذجاً العاقل في القيادة حتى بعد خسارة حليفها ساركوزي.

وتتصدر داكس الألماني الأسواق الرابحة بارتفاع بنحو 29.1 في الملة، وفلاه السوق الهندي بتحقيق 25.7 في الملة، ثم تكاري المالياني بتحقيق 22.9 في الملة، وكان السوق الهندي أكثر التناحر في عام 2011 بهبوط ينحو 24.6 في الملة، وعلل ذلك ما يبرر مكاسبه هذا العام وليس جودة أوضاع الهند.

وتصدر بقية الأسواق في المنطقة الموجة سوق دبي الذي حقق مكاسب ينحو 19.9 في الملة وجاء رابعاً، بينما جاء سوق ابوظبي سادساً بمحاسب يحدود 9.5 في الملة، وبينهما حقق السوق الفرنسي نحو 15.2 في الملة.

بينما حقق السوق السعودي مكاسب ينحو 6